بيروت في ../../2026

**دولة رئيس مجلس النواب**
**الأستاذ نبيه بري المحترم**

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

**وتفضلوا بقبول الاحترام،**

جبران جرجي باسيل

**دولة رئيس مجلس الوزراء**

**الدكتور نواف سلام المحترم،**

**الموضوع: متابعة واستيضاح حول ضمان التكامل المالي والقانوني في عقد التدقيق الجنائي الجديد ومنع ازدواجية الإنفاق.**

حيث أننا نثمن ونرحّب بإعلان مصرف لبنان، بالتنسيق مع وزارتي المالية والعدل، عن تلزيم مشروع التدقيق الجنائي المالي الشامل للفترة من أكتوبر 2019 حتى نهاية 2023 لشركة "Alvarez & Marsal"، ونعتبر هذه الخطوة ممرّاً إلزامياً واستكمالاً للمسار الإصلاحي،

وحيث أن نجاح هذا التدقيق الجديد يوجب ربطه عضوياً بالعقد الأول المبرم عام 2020 مع ذات الشركة، والذي نصت مادته الأولى وملحقه التنفيذي على تدقيق شامل ومطلق لـ "كافة أنشطة وحسابات مصرف لبنان "للفترة من عام 2015 حتى نهاية عام 2020؛ وبما أن الشركة قد أصدرت تقريرها التمهيدي في آب 2023 موثقةً تعذر الوصول لخلاصات نهائية بسبب حجب مستندات حيوية من قِبل مصرف لبنان آنذاك،

وحيث أن مصرف لبنان ، قد أصدر بيانًا إعلاميًا بتاريخ 22 أيار 2025 يفيد بأنه قد سلّم شركة Alvarez &Marsal المستندات والبيانات المطلوبة لإنجاز مهامها،

وحيث أننا كنا قد توجّهنا إثر ذلك إلى حكومتكم بسلسلة من الأسئلة الخطية، استوضحنا فيها رسمياً عن مدى تحقق النفاذ الكامل للشركة إلى الأنظمة الداخلية ومحتوى التحويلات، وتحديد المستفيدين الفعليين، ومدى تسلّم البيانات المالية المدققة والشروحات الكافية لتبرير الهندسات المالية والعمولات والحسابات المرتبطة بها؛ وهي استيضاحات جوهرية لم نتلقى أي إجابة عليها حتى تاريخه،

وحيث أنه، ومقارنةً بين المعطيات المعلنة، يُلحظ وجود تداخل زمني لـ 15 شهراً بين العقدين (من أكتوبر 2019 حتى ديسمبر 2020)؛ وإذ يُعلن بيان مصرف لبنان أن النطاق الجديد سيشمل تدقيق "برامج الدعم والتحويلات إلى المصارف عبر حساباتها الخارجية والتحقق من وصول الأموال للمستفيدين"، فإن ذلك يشي باحتمالية تداخل وازدواجية في المهام؛ كون العقد الأول قد فرض أساساً تدقيق "كافة حسابات وأنشطة مصرف لبنان والتحقق من شرعية الأموال ووجهة وصولها " وتنفيذ "تحليل مفصل لحسابات وتحويلات المصارف التجارية "، وهو ما يعني أن فحص حسابات مصرف لبنان وحركة المصارف المرتبطة به في العقد الأول قد يشمل حكماً فحص حسابات الدعم وتحديد هويات المستفيدين الفعليين؛ مما قد يؤدي تعاقدياً إلى تفويض الشركة بفحص نفس القيود والحوالات لعام 2020 مرتين، ويوجب استيضاحاً حاسماً للحّد من أي شبهة فوترة مكررة أو هدر للمال العام عن تلك الفترة المتداخلة؛

N.B.

## من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. **كيف ستضمن الحكومة ربط نتائج التدقيق الجديد (2019-2023) بالجرائم المالية والمخالفات المكتشفة في العقد الأول (2015-2020)، بما يحمي ترابط الأدلة القانونية أمام القضاء اللبناني والدولي، ويمنع تمييع الملاحقات وتجزئة المسار الجنائي؟**
2. **ما هو مصير التقرير النهائي الكامل للعقد الأول؟**
3. **كيف جرى صياغة الشروط والضوابط المالية للعقد الجديد لضمان عدم دفع أتعاب مكررة من المال العام لتدقيق حسابات وحركات عائدة لفترة الـ 15 شهراً المتداخلة، والمغطاة في أتعاب العقد الأول الشامل؟**

جورج [illegible] عطالله

سيزار ابي خليل

سامر التوم

N.B.
NadaBoustani